



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: دراسة تحليلية

علي سعدي عبد الزهرة



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الانتخابات التشريعية في العراق لعام 2021: دراسة تحليلية

علي سعدي عبد الزهرة *

المقدمة:

جرت الانتخابات التشريعية في العراق بموعدها المقرر يوم 10/10/2021، وهي خامس انتخابات تشريعية بعد عام 2005، وأول انتخابات تشريعية برلمانية مبكرة؛ نتيجة الحراك الشعبي الذي حدث في أواخر عام 2019؛ بسبب الفساد المستشري في جميع دوائر الدولة، وتردي الخدمات، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، ومن نتائج الحراك هو تغيير قانون الانتخابات رقم 9 لسنة 2020، الذي يعتمد على الدوائر المتوسطة، أي تكون المحافظة عبارة عن دائرتين فصاعداً، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا، حسب المقاعد المحدد في كل دائرة انتخابية، واعتمد القانون على الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، وقد قسم القانون العراق إلى (83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، ومنع القانون التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز إلا بعد تشكيل الحكومة، وما يميز تلك الانتخابات هو وجود المستقلين غير منضمين تحت أي راية حزبية، وكذلك الأحزاب التشريعية التي انبثقت من الحراك الشعبي، فضلاً عن الأحزاب التقليدية بمختلف مسمياتها، وتميزت تلك الانتخابات من الناحية الإدارية بمستوى مقبول على خلاف الدورات السابقة الذي يتم التلاعب بنتائج الانتخابات حسب نصيب الأحزاب، إلا أنه من ناحية مشاركة الناخبين في تلك الانتخابات فتعد الأقل في جميع الدورات السابقة بعد عام 2005، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%) أي بنسبة عزوف بلغت (59%)، على خلاف الدورة السابقة التي كانت نسبة العزوف (55.48%)؛ ويرجع ذلك إلى شعور بالاغتراب لدى أغلب المواطنين ولاسيما الشباب منهم بعدم المقدرة على إحداث تغيير، أو أنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية، وانعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي، وحالات الفقر وارتفاع معدلات البطالة جميعها أسباب تؤدي إلى العزوف الانتخابي، فضلاً عن المحاصصة الحزبية التي جعل الانتخابات بلا قيمة تذكر لدى أغلب فئات المجتمع، وكانت نتيجة الانتخابات صدمة لدى بعض فئات المجتمع والأحزاب السياسية، إذ حصلت الكتلة الصدرية على (73) مقعداً، وشهدت الانتخابات صعود المستقلين والأحزاب التشريعية، وتراجع كتل سياسية لها ثقل في العملية السياسية، وتجاوزت المرأة العراقية الكوتا النسائية، وهذا نام عن

* طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين.

وعى سياسي لدى المجتمع بأهمية المرأة، ودورها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبرزت تلك الانتخابات في صعود شباب تقل اعمارهم عن (30) عاماً وهذا لم يحدث في الدورات الانتخابية البرلمانية السابقة.

المبحث الأول: قانون الانتخابات بالرقم (9) 2020

ونتيجة للحراك الشعبي الذي حدث في تشرين الأول 2019، والمطالبات الشعبية الواسعة بتغيير المنظومة القانونية للعملية الانتخابية، ابتداء من قانون مفوضية الانتخابات، مروراً بقانون الأحزاب، وانتهاء بقانون الانتخابات والنظام الانتخابي المعتمد، جاء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020، وكان من المفترض انتهاء الدورة البرلمانية الحالية في عام 2022، إلا أن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة، بعدما أطاحت احتجاجات شعبية واسعة بالحكومة السابقة برئاسة (عادل عبد المهدي) في أواخر عام 2019، لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة (مصطفى الكاظمي).

ويعتمد قانون الانتخابات البرلمانية على الدوائر المتوسطة، أي تكون المحافظة من دائرتين فصاعداً، مع حصة كوتا النساء لكل محافظة⁽¹⁾.

وكانت القوانين الانتخابية السابقة تشجع الأحزاب والكتل السياسية على الانضواء إلى قائمة واحدة لكل محافظة، ويرجع ذلك إلى أن أغلبية القوائم الانتخابية -ولاسيما الكبرى منها- تعتمد على علاقة المرشح برئيس القائمة، وكانت الأصوات العديدة أحياناً يحصل عليها رئيس القائمة، وتذهب لمصلحة أعضاء من القائمة نفسها لم يحصلوا حتى على بضعة آلاف من الأصوات، أما القانون الجديد الذي ستجرى بموجبه الانتخابات النيابية المقبلة فتميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة، وهكذا، بغض النظر عن القائمة أو التكتل السياسي

وقد غادر قانون الانتخابات الجديد نظام التمثيل النسبي إلى نظام الصوت الواحد الذي يؤثر مباشرة في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، عكس نظام التمثيل النسبي التي يمتاز بكثرة المرشحين والأحزاب⁽²⁾.

1. عبدالجبار السعيد، خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ص 1.
2. عبدالجبار السعيد، مصدر سبق ذكره، ص 1.

والأحكام المستحدثة في قانون الانتخابات رقم (9) 2020، هو الصوت الواحد غير المتحول والذي يعني أن الأصوات تعود إلى المرشح الذي صوت له الناخب، ولا تذهب إلى قائمته ولو رشح ضمن قائمة، ولا يوزع الفائض منها على مرشحين آخرين في حزب أو قائمة المرشح الذي حصل على أصوات أكثر كما كان معمولاً به في ظل القوانين الانتخابية السابقة، إذا كانت تجيز للناخب التصويت للقائمة أو للقائمة وأحد المرشحين فيها، ويقلل القانون الجديد من تأثير الزعمات السياسية التي سيطرت على صنع القرار السياسي في العراق؛ لأنها لن تتمكن من إيصال عدد من النواب بأصواتها الفائضة إلى قبة البرلمان، وهو ما يصلح لإبعاد تلك الزعمات من الترشح في الانتخابات، واعتمد القانون الجديد الترشح الفردي ضمن الدائرة الانتخابية، ويكون إما بقائمة مفتوحة وإما بقائمة منفردة، وتم احتساب آلية الأصوات بنظام انتخابي بسيط، إذ يحدد الفائز فيه بأعلى الأصوات، ويعد فائزاً من حصل على أعلى الأصوات، وفي حال تساوي أصوات المرشحين فيتم اللجوء إلى القرعة⁽³⁾.

وتبنى القانون تقسيماً مغايراً للدوائر الانتخابية لما تبناه الدورات الانتخابية الأربعة السابقة، فبدلاً من اعتماد الدائرة الانتخابية الواحد الذي استندت إليه انتخابات عام 2005، أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الثماني عشرة بوصفها الدائرة الانتخابية كما حصل في الدورات السابقة بعد عام 2005، فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى (83) دائرة انتخابية ينظر الجدول رقم (1) على عدد مقاعد الكوتا النساء الذي يلزم الدستور بحصولهن على (25%) من المقاعد النيابية البالغة عددها (329) مقعداً.

وإن القانون الجديد منح حق الترشح لحملة شهادات الإعدادية أو ما يعادلها، بعدما كان القانون السابق ينص على تخصيص نسبة لا تزيد على (20%) من عدد المرشحين لشرائح المجتمع من حملة الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها، وقد خفض القانون الحد الأدنى لسن المرشح إلى (28) عاماً كاملاً بدلاً من (30) عاماً كاملاً في القانون السابق، ومنع القانون أول مرة التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز إلا بعد تشكيل الحكومة؛ وذلك بسبب ما كان يمارس في الدورات البرلمانية السابقة من شراء المواقف السياسية للنواب الفائزين بالمال أو المناصب⁽⁴⁾.

3. رحيم حسن العكيلي، الأطر القانونية لانتخابات العراق المبكرة في عام 2021 والتحديات التي تواجهها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تقييم حالة، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، ص 2-1.

4. رحيم حسن العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص 3-2.

جدول رقم (1) يوضح عدد الدوائر في المحافظات ومقاعد

المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد	المحافظة	الدوائر	عدد المقاعد
بغداد	17	69	ميسان	3	10
الأنبار	4	15	بابل	4	17
كركوك	3	12	المتن	2	7
نينوى	8	31	واسط	3	11
السليمانية	5	18	القادسية	3	11
البصرة	6	25	كربلاء	3	11
ذي قار	5	19	النجف	3	12
ديالى	4	14	صلاح الدين	3	12
دهوك	3	11	أربيل	4	15

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات - شعبة الإجراءات والتدريب.

ونص القانون على ضرورة إعلان النتائج بعد مرور (24) ساعة على الانتخابات وذلك في ضوء ما تقره الدوائر الانتخابية وتفرعاتها من المراكز والمحطات الانتخابية من نتائج، حتى يمنع التلاعب الذي غالباً ما يحصل بسبب تأخير إعلان النتائج بدواعي عمليات العد والفرز، وأقر القانون النظام الإلكتروني البايومتري في التصويت، وإعلان النتائج مثلما أجريت الانتخابات النيابية لعام 2018، وهذا وإن كان إقراراً صائباً، لكن يحتاج إلى العمل على تجاوز العقبات والتحديات التي واجهت التصويت بالنظام البايومتري في الانتخابات البرلمانية السابقة⁽⁵⁾.

5. أسعد كاظم شبيب، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020: النظام والدوائر الانتخابية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الإلكتروني 7/11/2020، <https://www.mcsr.net/news624>.

المبحث الثاني: التحالفات الحزبية والسياسية في الانتخابات التشريعية 2021

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 1 أيار الماضي (2021) عن انتهاء فترة تسجيل التحالفات وتقديم أسماء المرشحين، ليستقر التنافس الانتخابي على (21) تحالفاً سياسياً تضم مجموعها (58) حزباً ينظر الجدول رقم(2)، فيما بلغ المجموع الكلي للأحزاب المشاركة (167) حزباً، وبلغ عدد المرشحين (3249) مرشحاً، منهم (959) مرشحاً قدمتهم التحالفات، فيما قدمت الأحزاب التي دخلت منفردة (1501) من المرشحين، في حين يبلغ عدد المرشحين المستقلين (789)، وأخذت القوائم الحزبية بالحسبان الكوتا النسائية بواقع (25%) من مجموع المرشحين كحد أدنى، مع ملاحظة أن الترشيح الفردي المستقل لم يخضع لهذه القاعدة⁽⁶⁾.

جدول رقم (2) يوضح الخارطة الانتخابية التشريعية في العراق لعام 2021

المرشحات الإناث	المرشحون الذكور	المستقلون	مرشحو الأحزاب	مرشحو التحالفات	المرشحون	الأحزاب	التحالفات
951	2298	789	1501	959	3249	167	21

المصدر: باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص2.

ومن خلال الجدول آنفاً نلاحظ كثرة الأحزاب في الخارطة الانتخابية العراقية والتي لم تختلف عن الانتخابات السابقة في عددها، لكن ما يميز تلك الخارطة هو وجود المستقلين غير منضمين تحت أي راية من رايات الأحزاب الأيديولوجية، ويرجع ذلك إلى قانون الانتخابات التي تم توضيحه في المبحث الأول، وفيما يأتي نبين خارطة التحالفات الانتخابية التشريعية لعام 2021.

أولاً: التحالفات الشعبية: يمكن القول إن الساحة الانتخابية (الشيعية) هي الأكثر تعقيداً، لأسباب من بينها كثرة عدد القوى السياسية التي تمثل هذا المكون السكاني، وظهور قوى سياسية جديدة عديدة تمثل مزاجاً سياسياً وشعبياً مختلفاً، قد يشكل تحدياً ذا شأن للقوى السياسية التقليدية، وهي ذات القوى التي واجهت انتقادات شديدة من قبل طبقات شعبية واسعة شاركت في احتجاجات تشرين التي نشطت بشكل خاص في المناطق ذات الغالبية الشيعية⁽⁷⁾، وينقسم

6. باسل حسين، الانتخابات العراقية العامة: تنافس محتمم في سياق جديد، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 30 سبتمبر / أيلول 2021، ص2-1.

7. باسل حسين، مصدر سبق ذكره، ص5.

المشهد الانتخابي الشيعي على⁽⁸⁾:

1. الكتلة الصدرية: في هذه الانتخابات دخل الصدريون باسم (الكتلة الصدرية) بدلاً من تحالف سائرون الذي كان يضم الشيوعيين في انتخابات عام 2018، ولدى الصدرين مكانة انتخابية قوية، وأهم ما يميز هذه الكتلة الطاعة المطلقة التي اعتاد عليها أتباع السيد (مقتدى الصدر)، ودخل الصدريون هذه الانتخابات، وهم مصممون على الفوز برئاسة الوزراء، كما أنهم مدججون بسرايا السلام جناحهم العسكري، ويعتمد كيان الكتلة الصدرية على المناطق الهامشية في وسط العراق وجنوبه.

2. تحالف الفتح: جاء تشكيله في عام 2018 برئاسة (هادي العامري) الأمين العام لمنظمة بدر، ويضم أجنحة سياسية لعدد من الفصائل المسلحة، وأحزاباً وحركات أهمها منظمة بدر وتجمع سند برئاسة النائب (أحمد الأسدي)، وحركة صادقون برئاسة (قيس الخزعلي) الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، وكذلك المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة النائب السابق (همام حمودي)، ومنظمة العمل الإسلامي وحركة الجهاد والبناء برئاسة في الحشد الشعبي (حسن الساري)، وكتائب سيد الشهداء، وخاض التحالفات الانتخابية ب(63) مرشحاً، يتفق جميعهم على برنامج انتخابي واحد أهم فقراته إخراج القوات الأجنبية من البلاد ومحاربة الفساد، وإعادة عجلة الأعمار، والجدير بالذكر أن التحالف فاز في الانتخابات السابقة ب(48) مقعداً، وأصبح رقماً صعباً في العملية السياسية.

3. ائتلاف دولة القانون: الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي)، وبقي الائتلاف على تسميته وهيكلته السابقة، وإن للائتلاف مكاناً لا يستهان به في الشارع الشيعي، إذ يؤيد (المالكي) كبار السن وحتى من الشباب الذين يستذكرون سياسة التوظيف، بل من الناس لا يحبون المالكي لكنهم صوتوا له نكاية في خصمه الودود (التيار الصدري)، كما أن هناك قطاعاً بدأ يجذب المالكي؛ لأنه في رأيهم أقوى من جميع رؤساء الوزراء السابقين، وتجسد هذا الميل لدى أفراد الجيش والشرطة.

4. ائتلاف القوى الدولة الوطنية: كثيراً ما استنفز اسم (قوى الدولة) بقية نظرياتها من الكتل الشيعية الأخرى على اعتبار أن المقصود هو اتهام الكتل الأخرى بأنها قوى (اللا دولة) وهي عبارة

8. ينظر إلى كل من عبدالجبار السعدي، مصدر سبق ذكره، ص5-3، وكذلك مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الانتخابات العراقية 2021 خارطة التحالفات، تقدير موقف، 7 تشرين الأول 2021، ص4-5.

كثيراً ما أطلقت على الفصائل الشيعية المسلحة، وائتلاف قوى الدولة يضم تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي)، وتيار الحكمة بزعامة السيد (عمار الحكيم)، ويضم أيضاً حزب المؤتمر بزعامة رجل الأعمال (آراس حبيب) الذي اتهمته وزارة الخزانة الأمريكية بدعم حزب الله اللبناني؛ وفرضت عليه عقوبات جراء ذلك.

5. قوى شيعية أخرى مؤثرة: أهمها تحالف العقد الوطني بزعامة (فالح الفياض) رئيس هيئة الحشد الشعبي الذي يضم حركة عطاء، وحزب الثبات العراقي، وتيار الإصلاح الوطني، وتجمع رجال العراق، وحزب الوارثون الإسلامي والحزب الوطني، فضلاً عن الحزب الإسلامي وهو حزب (سني)، وخاض الانتخابات بـ(80) مرشحاً، وضمن الإطار الشيعي، برزت شخصيات لها قدر من المقبولية الشعبية (فعدنان الزرقي) رئيس حركة الوفاء قرر الدخول بقائمة منفصلة ستخوض الانتخابات في عدد من المحافظات منها العاصمة بغداد والبصرة والنجف، وبرز أيضاً تيار (محمد شيع السوداني)، فضلاً عن حركة حقوق بقيادة (حسين مؤنس) المنسوب إلى كتائب حزب الله، والذي أعلن أن حركته مستقلة عن هذه الكتائب التي ستخوض انتخاباتها الأولى في مسار خارج تحالف الفتح، وما يحسب للحركة احتواؤها على مرشحين جدد، لم يخوضوا سباق الترشيح للبرلمان العراقي أو الترشيح لمجالس المحافظات، كما ترشح محافظ البصرة الحالي (أسعد العبداني) الذي يطرح نفسه زعيماً عشائرياً في قائمته الجديدة باسم (تحالف تصميم)، وغيرها الكثير من التحالفات والأحزاب والذي ليس لديهم مكانة جماهيرية لدى الساحة السياسية الشيعية العراقية.

ثانياً: التحالفات السننية: على الرغم من التنافس الحاد بين القوى السننية بشأن من يمثل الطائفة، إلا أن تحالفاتها الانتخابية هي تكتيكية تعتمد على التمويل من جهة، وعلى علاقاتها بالسلطة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، وإن السلوك التصويتي للشارع السني هو سلوك عشائري في الدرجة الأولى، وهم يتطلعون إلى حياة أفضل بعد التهجير والتدمير بسبب الحرب على داعش الإرهابي⁽⁹⁾، وينقسم المشهد الانتخابي السني على⁽¹⁰⁾:

1. تحالف عزم: يتأسسه رجل الأعمال (خميس الخنجر) ويضم المشروع العربي برئاسته، وحزب الحل برئاسة (جمال الكربولي) المعتقل حالياً، وحزب الوفاء برئاسة وزير الكهرباء الأسبق (قاسم

9. عبدالجبار السعدي، مصدر سبق ذكره، ص5.

10. ينظر إلى كل من: رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية (إطار)، الأناضول، على الموقع الإلكتروني <https://www.aa.com.tr/ar>، 1/10/2021، وكذلك تحالف عزم العراق، أهداف وروية التحالف، على الموقع الإلكتروني <https://azem-iraq.com/category/reports>.

الفهداوي)، وحزب المسار المدني، والكتلة العراقية الحرة، والتجمع المدني للإصلاح، وحزب التصدي وحزب المجد العراقي، وخاض الانتخابات بـ(123) مرشحاً، وفيما يخص برنامجه الانتخابي يركز إلى عدة محاور أهمها إعادة إعمار المناطق المحررة، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين إلى مناطقهم، وتنفيذ مطالب المتظاهرين الشباب من أبناء ثورة تشرين، والتعامل مع عوائلهم الكريمة أسوة بعوائل الشهداء وفقاً للقوانين، ومعالجة المصابين منهم وتعويضهم، وضمان ملاحقة قضائية جديّة لمرتكبي الانتهاكات التي عصفت بتظاهرات تشرين، والقضاء على جميع المظاهر المسلحة، وحصر السلاح بيد الدولة، ومحاربة الفساد والفاستدين، وتشريع القوانين اللازمة؛ للقضاء على الفساد وتفعيل الدور الرقابي في مؤسسات الدولة، وقيام دولة مدنية تحت ظل سيادة القانون، وتقوم على أساس المواطنة.

2. تحالف تقدم: يتأسسه (محمد الحلبوسي) رئيس مجلس النواب السابق، ويضم حزب التقدم برئاسته، والخيار العربي برئاسة (عبد الكريم عبطان)، وتجمع التعاون وحزب الحق الوطني برئاسة (أحمد المساري)، ومقتدرون للسلم والبناء، وتجمع نهضة جيل والمبادرة الوطنية، وضمن هذا التحالف تجمع تعاون برئاسة محافظ الأنبار (علي فرحان) وخاض الانتخابات بـ(105) مرشحين.

3. المشروع الوطني للإنقاذ: يمثل التيارات السياسية السنية في محافظة الموصل وفي مقدمتها (الكتلة الموصلية) بزعامة رئيس مجلس النواب الأسبق (أسامة النجيفي)، وتحالف المشروع الوطني العراقي رئاسة رجل الأعمال (جمال الضاري).

ثالثاً: التحالفات الكردية: حين يتعلق الأمر بالتمثيل الكردي، يبدو أن الحزبين الأساسيين في إقليم كردستان العراق أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يحافظان على موقعيهما المهيمنين، فيما لا يزال الأول يشكل الحزب الأكبر وهو الذي يهيمن على السلطة في كردستان، وبالتالي نشأ حالياً تحالف رسمي بين (الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير) تحت عنوان (تحالف كردستان)، وثمة اتفاق غير رسمي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي بقيادة (صلاح الدين بهاء الدين) وجماعة العدل الكردستانية بقيادة (علي بابير)، من أجل دعم مرشحي بعضهم البعض في مختلف الدوائر الانتخابية، وتهدف سياسة الاتحاد الوطني الكردستاني المتمثلة في تشكيل تحالفات رسمية وغير رسمية مع الأحزاب الأخرى إلى إضعاف موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني المهيمن، وبالإضافة إلى ذلك يحاول الحزب توسيع هذه الأنواع من التحالفات وتمديدها للانتخابات المستقبلية في إقليم كردستان العراق، وتبديل ميزان القوى داخل

إقليم كردستان العراق⁽¹¹⁾.

ومركز تحالف كردستان السليمانية ويتأسسه لاهور (شيخ جنكي) ويضم الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة (بافل الطالباني)، وحركة التغيير الكردستانية برئاسة (نوشيروان مصطفى)، والجهة التركمانية العراقية وحزب العدالة التركماني العراقي، بالإضافة إلى حزب الحق المدني التركماني وحزب القرار التركماني، وحركة الوفاء التركمانية، وحزب تركمان إيلي وحزب الإرادة التركماني، والحركة القومية التركمانية، وخاض الانتخابات بـ (42) مرشحاً، وهناك أحزاب لم تدخل في تحالفات ستخوض الانتخابات بمفردها، مثل حزب كادحي كردستان وحراك الجيل الجديد وجماعة العدل الكردستانية وغيرها⁽¹²⁾.

رابعاً: تحالفات التغيير (التشريعيون): يقصد بتحالفات حراك تشرين تلك التكتلات السياسية الصغيرة التي ظهرت نتيجة لحركة الاحتجاجات الجماهيرية شهدتها العراق في أكتوبر عام 2019، وأسفرت عن استقالة حكومة (عادل عبد المهدي)، وهذه التحالفات عبرت عن وجود جيل شيعي كامل يرفض الطائفية السياسية والحزبية ويسعى إلى إسقاط النظام السياسي القائم على أساسها، وهذه التحالفات يتنازعها مساران: المسار الأول، يرغب في دخول الانتخابات المقبلة عبر التحالف مع كيانات سياسية قائمة لضمان الحصول على دعم أصواتها الانتخابية، ومسار آخر يطالب بمقاطعة الانتخابات على اعتبار أن الأجواء السياسية والأمنية الحالية لا تبشر من وجهة نظر الحراك باحتمالية إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ولن تأتي بجديد، والمسار الثاني يفرض نفسه على حالة التردد التي أبدتها أحزاب الحراك بشأن دخول الانتخابات على الرغم من التسجيل في المفوضية فأعلنت في أيار 2021 مقاطعتها الانتخابات نتيجة لعمليات الاغتيال المتتالية التي استهدفت نشطاء من الحراك، ولكن ومع مرور الوقت عادت أصوات من داخل الحراك لتطالب باستمرار المشاركة في الانتخابات ومواجهة الأحزاب الكبرى، بالنظر إلى الثقل الجماهيري الذي باتت تكتسبه من دعم الشارع العراقي، ولاسيما في أوساط الشباب الراضين لسيطرة الأحزاب الدينية التقليدية على الحياة السياسية، وإن الدفع بفكرة الانتخابات المبكرة التي ستجرى في أكتوبر

11. للمزيد ينظر إلى فريدون صالح حمه، قراءة لمسارات الانتخابات القادمة في إقليم كردستان العراق، شؤون الشرق الأوسط، تركيا، المجلد 1، العدد 2، 2021، ص 26، وكذلك نوزاد ع. شكري، الانتخابات العراقية: التحالفات الحالية ليست وصفة للتغيير، منتدى فكرة، على الموقع الإلكتروني <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/>، 9/9/ 2021. alantkhabat-alraqyt-althalfat-alhalyt-lyst-wsf-lltghyyr.

12. رائد الحامد، مصدر سبق ذكره.

القادم كانت بالأساس هي إحدى نتائج حراك تشرين نفسه⁽¹³⁾.

أما عن أبرز الكيانات السياسية التشريعية التي أعضاؤها ومؤسوسها من ساحات الاحتجاجات، فهي (البيت الوطني) الذي جرى الإعلان عنه في مدينة الناصرية إحدى أهم معاقل الاحتجاج التشريعية ويتزعمه عدد من شباب التظاهرات، وكذلك (الاتحاد العراقي للعمل والحقوق) ومقره في بغداد، وكذلك (حركة امتداد) التي يتزعمها (علاء الركابي) من الناصرية، إضافة إلى قوى أخرى كتكتل الاتحاد العراقي وما شابه في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، ومن المهم الإشارة إلى أن هناك أشخاصاً من شرائح مختلفة أغلبها عشائرية وأكاديمية ومن مجالس المحافظات المنحلة ورياضيين وبعض الوزراء والنواب السابقين أو الحاليين، خاضت الانتخابات القادمة في أغلب المحافظات العراقية بصورة مستقلة، وفضلت الترشيح في الضواحي والمدن ذات الامتدادات العشائرية، وهذا الصنف الأخير يشمل أيضاً القوى المكونتية الأخرى كالسننة والکرد والتركمان حسب الخارطة الجغرافية السكانية⁽¹⁴⁾.

المبحث الثالث: نتائج الانتخابات بين هيمنة الأحزاب التقليدية وصعود التشرييين.

جرت الانتخابات في وقتها المحدد يوم 8/10/2021 (الاقتراع الخاص)⁽¹⁵⁾، ويوم 10/10/2021 للاقتراع العام، وكانت نسبة المشاركة هي الأقل في تأريخ الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت (41%) ينظر الجدول رقم (3)، مقارنة بالانتخابات عام 2018 التي كانت نسبة المشاركة فيها (44.52%)، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعة والسنية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشرييين، فضلاً عن صعود قوى شبابية لم تبلغ من العمر (30) عاماً، وهذا ما كان غير مسموح بها في الانتخابات السابقة، وكذلك بحصول المرأة على (97) مقعداً وهو رقم تجاوز العدد المخصص للنساء على وفق الدستور العراقي.

13. صافيناز محمد أحمد، صراع التحالفات: إرهاصات المشهد الانتخابي في العراق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 14/6/ 2021، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17170.aspx>.

14. أسعد كاظم شبيب، خارطة القوائم والتحالفات الانتخابية في العراق قبيل انتخابات تشرين الاول 2021، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني 9/5/2021، <https://www.mcsr.net/news668>.

15. التصويت الخاص يشمل مختلف أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية والنازحين والسجناء، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت الخاص (69%)، إذ صوت (821,800) ناخب من أصل (1,196,524) ناخباً.

جدول رقم (3) يوضح نسبة المشاركة الانتخابية التشريعية في المحافظات العراقية

المحافظة	المشاركة	المحافظة	المشاركة
بغداد	32%	النجف	41%
دهوك	54%	القادسية	42%
نينوى	42%	المتن	44%
كركوك	44%	البصرة	40%
صلاح الدين	48%	ذي قار	42%
الأنبار	43%	ميسان	43%
كربلاء	44%	واسط	44%
بابل	46%	ديالى	46%
السليمانية	37%	أربيل	46%

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021، دائرة العمليات وتكنولوجيا المعلومات.

ونلاحظ من الجدول آنفاً أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة في عموم العراق، إذ بلغت أقل مشاركة في بغداد بنسبة (32%)، بينما كانت أعلى مشاركة في محافظة دهوك بنسبة (54%)؛ وهذا يعني أن عدد الناخبين الذين صوتوا (9.077.779) مليون من مجموع (22.116.368) مليون ناخب على وفق عدد المسجلين في سجل الناخبين.

وعلى وفق ما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات فقد حصل التيار الصدري بزعامة السيد (مقتدى الصدر) على الصدارة المطلقة متقدماً بنحو الضعف على أقرب منافسيه، إذ بلغ عدد مقاعد التيار (73) مقعداً ينظر الجدول رقم (4) وهو ما يمثل أكثر من (40%) من عدد المقاعد التي حصل عليها كل المرشحين الشيعة (أحزاباً ومستقلين) البالغة نحو (176) مقعداً، لكن هذا الفوز المؤثر للصدريين المدعومين بشارع واسع شديد الولاء وقوة مسلحة كبيرة، وزعامة مطلقة ذات هيمنة دينية وسياسية، يجعل من تأثير الفوز القوي والصريح لهم عنواناً واسعاً للنفوذ السياسي سواء في البرلمان أو الحكومة أو في الشارع، وتجد في التيار الصدري خصماً لدوداً ونقيضاً نوعياً مهدداً

بقوة لمشروعه في العراق، وهو ما يترتب عليه من فوضى ونزاع مسلح، أو من تسويات سياسية قد تخلق واقعاً سياسياً متوتراً وغير فاعل للسنوات القادمة، هذه القوى متجسدة على الخصوص بكل من تحالف الفتح بزعامة (هادي العامري)، وما يضمه من كيانات سياسية تمثل القوى المسلحة القريبة من إيران، ودولة القانون بزعامة (نوري المالكي)، إذ سارعت فوراً لرفض النتائج والطعن في مصداقيتها، ولوّحت بشكل مباشر باللجوء إلى السلاح في مواجهة واقع سياسي جديد اعتبرته مهدداً مباشراً لمصالحها بل لوجودها بكامله⁽¹⁶⁾.

جدول رقم (4) يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021

المقاعد	الحزب أو التحالف	المقاعد	الحزب أو التحالف
9	امتداد	73	الكتلة الصدرية
9	حراك الجيل الجديد	37	تقدم
6	إشرافه كانون	34	ائتلاف دولة القانون
5	العقد الوطني	32	الديمقراطي الكردستاني
5	تصميم	17	تحالف الفتح
4	قوى الدولة	16	تحالف كردستان
21	أحزاب صغيرة	12	عزم
40	مستقلون	9	مكونات (الأقليات)

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021 -النتائج الأولية- اصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية، على الموقع الإلكتروني

<https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiNmUzYjAzNTYtZTJiNS00NzhkLTg0ZWUtMzlkZDZGM5NmMzIiwidCI6IjNkZTVhZmM2LWZhMDItNDM3OS04MDJkLThjZjY3YjNmYzQ0ZiIsImMiOjEwfQ%3D%3D&pageName=ReportSection17cb90c44073d7b88131> .

16. لقاء مكّي، الانتخابات العراقية: واقع سياسي جديد متغير ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني <https://studies.aljazeera.net/ar/article/515914/10/2021>

نلاحظ من الجدول آنفاً حصول الكتلة الصدرية بأعلى المقاعد، وتراجع تحالف الفتح في حصوله على عدد المقاعد مقارنة في انتخابات عام 2018، وتراجع كتلة السيد (حيدر العبادي) والسيد (عمار الحكيم)، والمتمثل بقوى الدولة، وصعود قوى تشرين التي كانت سبب في تقريب الانتخابات بنحو مبكر، وعلى صعيد المكون السني تمثلت بحصول تحالف تقدم بقيادة (محمد الحلبوسي) بأغلبية المقاعد، وعلى صعيد الكرد تمثلت بهيمنة حزب الديمقراطي الكردستاني على أغلبية المقاعد، وشهدت تلك الانتخابات بحصول المستقلين على (40) مقعداً؛ ويرجع ذلك إلى تغيير النظام الانتخابي الذي جعل الترشيح الفردي والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات.

وبرزت في هذه الانتخابات قوى الاحتجاجات التي تركزت في بغداد والمحافظات الجنوبية، وقد حظيت هذه القوى من خلال حركتين سياسيتين جديدتين هما: (امتداد) و(إشراقه كانون)، مجتمعة بأكثر من 20 مقعداً تشكل ثقلاً مهماً في البرلمان الجديد ولاسيما أن تحالفت مع التيار الصدري، أو مع قوى معارضة خارج الأطر السياسية التقليدية، وهؤلاء الفائزون الجدد -وجلهم من الشباب الناشطين- يعبرون عن تطور مهم في الوعي الشعبي في مدن الجنوب العراقي الذي ظل محكوماً منذ عام 2003 بقوى الإسلام الشيعي، إذ كانت احتجاجات تشرين الأول 2019 علامة فارقة في الوعي السياسي الشيعي العراقي، وقد زادت حدة خصومتها بل وعدائها مع الأحزاب التقليدية والقوى المسلحة التابعة لها أو القريبة منها بعد مقتل المئات من الناشطين وجرح آلاف آخرين⁽¹⁷⁾.

أما الانهيار الكبير فكان من حصة تحالف قوى الدولة الوطنية بزعامة السيد (عمار الحكيم) و(حيدر العبادي)، فقد كان هذا التحالف يملك في قائمتين منفصلتين ما مجموعه (60) نائباً في الدورة البرلمانية السابقة، ما الآن فقد حصل على خمس مقاعد فقط في جميع المحطات الانتخابية، وعلى الصعيد الأحزاب السنية هيمن تحالف (تقدم) الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق (محمد الحلبوسي) على أكثر من نصف المقاعد التي حصل عليها السنة مجتمعين، سواء كانوا أحزاباً أو مستقلين، ولم تحصل في الوسط السياسي السني ردود فعل عنيفة من قبل الخاسرين كما حصل مع القوى الشيعية، فقد اكتفى بعضهم ببيانات تطعن في نزاهة الانتخابات، كما فعل الحزب الإسلامي الذي لم يفز لأول مرة بأي مقعد، وكذلك شخصيات سياسية سنية تقليدية فشلت

17. لقاء مكّي، مصدر سبق ذكره.

بالفوز مثل رئيسي البرلمان الأسبقين (أسامة النجيفي، وسليم الجبوري)، ولم يحصل تحالف عزم الذي يقوده (خميس الخنجر) خصم رئيس مجلس النواب السابق (محمد الحلبوسي)، فقد حصل على (14) مقعداً في جميع المحطات الانتخابية⁽¹⁸⁾.

وحقق الكرد أيضاً مفاجآت فالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البرزاني) نال (34) مقعداً وهو ما يمثل نحو ثلثي عدد المقاعد التي حصل عليها الكرد مجتمعين والبالغة (54) مقعداً، فيما فقد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقعدين من رصيده في البرلمان السابق ليفوز هذه المرة بـ(16) مقعداً، بينما فشلت حركة التغيير في الحصول على أي مقعد، وحصلت حركة جديدة معارضة هي (الجيل الجديد) على (9) مقاعد، وهو ما اعتبر مفاجأة في اختراق الوسط السياسي الكردي المحكوم بدوره بالقوى السياسية التقليدية، يمكن معرفة النتائج الكردية بالوضع الذي يعيشه الاتحاد الوطني الكردستاني وانقساماته الداخلية، وكذلك عدم قدرة حليفته حركة التغيير على إيجاد بديل كاريزمي لمؤسسها وزعيمها الراحل (شبروان مصطفى) الذي توفي في العام 2017، وهو ما وفر للديمقراطي الكردستاني فرصة تحقيق الفوز حتى في السليمانية حيث معقل كل من (الاتحاد) و(التغيير)، كما منح هذا الوضع (الجيل الجديد) فرصة الاستئثار بأصوات الراضين للأحزاب التقليدية⁽¹⁹⁾.

إن الخاسرين في هذه الانتخابات جنوا ما حصدوه في التعالي على الناس وعدم تلمس همومهم، وضعف الاهتمام بالجيل الشاب الصاعد، وإيلاء الأهمية بملفات ليست من أولويات حياة المواطنين كالماء والكهرباء، والرابحون في هذه الجولة في حالة الكتلة الصدرية فإنهم استغلوا العزوف عن المشاركة عبر انضباط الجمهور، وحسن التنظيم، والتحدث بلغة الناس، في حين شكلت الصعود لدولة القانون هو أن هذا الائتلاف الضد النوعي للتيار الصدري، فضلاً عن قناعة الناخبين بقدرة دولة القانون، وزعيمها في ضبط السلاح المنفلت والعودة بالبلاد على الرخاء الاقتصادي. أما ما يخص قائمة تقدم فقد كان الرهان على الشباب والتواصل معهم، فضلاً عن تجاوز الشبكات الاجتماعية التقليدية سبباً في التقدم الانتخابي في المحافظات الغربية⁽²⁰⁾.

18. للمزيد ينظر إلى مسلم عباس، مدرسة الانتخابات المبكرة، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني <https://anna-baa.org/arabic/authorsarticles/28783>, 14/10/ 2021، وكذلك لقاء مكّي، مصدر سبق ذكره.

19. لقاء مكّي، مصدر سبق ذكره.

20. علي طاهر الحمود، الانتخابات النيابية العراقية 2021: الدروس القاسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص5.

المبحث الرابع: سلسلة العزوف في الانتخابات العراقية

شهدت الانتخابات العراقية لعام 2021 أقل نسبة مشاركة في تأريخ الانتخابات العراقية بعد عام 2005، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%)، أي بنسبة عزوف (59%) ينظر الجدول رقم (5)، مقارنة في الانتخابات السابقة؛ وترجع أسباب العزوف إلى الاغتراب السياسي، إذ يتولد شعور لدى أغلب المواطنين ولاسيما الشباب منهم بعدم المقدرة على إحداث تغيير أو أنهم غير مؤثرين على القرارات الحكومية التي يصدرها صانع القرار، وظهرت في العراق نخبة حاكمة وأغلبية محكومة، وهذه النخبة تعيد نفسها بمسميات جديدة وهو احتكار للوجوه نفسها؛ مما يعث برسائل سلبية نحو فقدان الأمل بتحقيق الطموح السياسي، ففي كل دورة انتخابية نرى ضعف الإقبال على صناديق الاقتراع بينما كان يفترض اتساع المشاركة لإحداث التغيير المنشود، وإن ضعف المشاركة هي أعلى درجات الاغتراب السياسي نتيجة شعور الفرد بأن الموضوع لا يعنيه، وإن الاحباط نتيجة انعدام الخدمات واستشراء الفساد السياسي وحالات الفقر، وارتفاع معدلات البطالة جميعها أسباب تؤدي إلى العزوف الانتخابي⁽²¹⁾.

جدول رقم (5) يوضح نسبة المشاركة والعزوف في الانتخابات البرلمانية العراقية

السنة	المشاركة	العزوف
2005	76.36%	23.64%
2010	62.4%	37.6%
2014	60%	40%
2018	44.52%	55.48%
2021	41%	59%

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. عبد العزيز عليوي عبد العيساوي، النظم الانتخابية والتجربة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 92.

21. علي مراد العبادي، ابعاد ومخاطر الاغتراب السياسي في العراق، شبكة النبا المعلوماتية، على الموقع الالكتروني <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19712>، 25/6/2019.

2. سفين جلال فتح الله، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام (2010)، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، كركوك، المجلد 8، العدد 1، 2013، ص 29.

3. ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد 132، 2020، ص 339، ص 347.

4. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021-النتائج الأولية- أصوات المرشحين حسب الدوائر الانتخابية، مصدر سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول أنفأ أن في كل دورة انتخابية تقل نسبة المشاركة في الانتخابات؛ ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الشعب بالنظام السياسي بنحو عام، وبالنبخة الحاكمة بنحو خاص، وهذا يستلزم مراجعة النظام السياسي بتعديله وفق تطلعات الشعب، وإعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم على أساس احترام الدستور.

ومن أسباب العزوف هو أن النظام السياسي قائم على أساس المحاصصة الحزبية، إذ بعد انتهاء العملية الانتخابية في العراق تبدأ مرحلة المفاوضات والتوافقات بين الفائزين، فالكتل جميعها تطمح بأن تستلم حقائب وزارية على 8 وفق ما حققته في نتائج الانتخابات، فتنجح حكومة تفاوضات ومحاصصة، فلكل حزب وزارات معينة يستثمرها لصالحه من دون الالتفات إلى ما يحتاجه الشعب من خدمات هذه الوزارات ومن دون رقابة حقيقية، إلى جانب ذلك أن عملية التوافق تكاد تجعل السلطة الرقابية خالية من المعارضة فمجلس النواب خلال معظم دوراته لا يمتلك جهة معارضة حقيقية تتابع الحكومة وتتقصى أخطاءها وتحاسبها؛ لذلك تزداد عملية تردي الخدمات وسوء المعيشة وإحباط المواطن من حكومة لا تقدم له سوى أزمات، وهذه الأسباب يراها الناخب جزءاً من نتائج الانتخابات كان مشاركاً فيها، وأن مشاركته لن تجدي نفعاً، لأنه شارك ولم يتغير شيء لا على مستوى الفائزين ولا على مستوى الخدمات⁽²²⁾.

وإن من نتائج المحاصصة واتباع أسلوب التوافقات بين الكتل والأحزاب السياسية القابضة على السلطة، خلق البيئة المواتية لظهور الإقطاع السياسي إذ تتحكم طائفة أو قومية أو حزب أو

22. شيماء الكيالي، معالجة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 8.

عائلة، وحتى فرد بمفصل من مفاصل الدولة بوصفه الحصة المقررة بموجب التوافق السياسي فغابت الصفة المؤسساتية عن الدولة ووضع الدستور جانباً، وتحولت الدولة إلى مجرد غطاء للفئوية، وترتب على ذلك توزيع وتقاسم السلطة والثروة على وفق قاعدتي المكون الاجتماعي والتوافقات السياسية، وإن كل القوى السياسية تعلن رفضها للطائفية والعرقية رغم تمسكها بها وتحولها إلى طابع مميز للنظام السياسي، واتضح ذلك عبر الدورات الانتخابية، والدولة على هذه الصورة تعبر عن كيان يضم مجموعة من المكونات العرقية والطائفية والإثنية، فهي ليست دولة معاصرة لمواطنين يتمتعون بالحرية والمساواة في الحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة؛ لأن المحاصصة والتوافقات السياسية تتركز إلى رؤية قوامها تشارك المكونات الاجتماعية، وليس على مشاركة المواطنين فتسود هويات المكونات الفرعية ومصالحها الفئوية على حساب الهوية الوطنية ودولة المواطنة، وتخضع الدولة وبنى مؤسساتها وهياكلها إلى توازن المكونات الذي يعني توزيع السلطة والثروة على أساس التوافقات والتشارك في اقتسام الغنائم، وليس على أساس المشاركة السياسية⁽²³⁾.

وإن ظاهرة التصويت لقادة الكتل والكيانات السياسية (الزعامات)؛ بسبب ثقلهم السياسي في مناطق محددة بعينها، جعل الانتخابات تفقد بريقها، وتسبب بعزوف ولاسيما من قبل الطبقة المثقفة، إذ ما يزال تأثير المنصبين الحكومي أو النيابي وزعامة الكتلة على الناخبين العراقيين الذي يجعلهم يدلون بأصواتهم لقادة الكتل أكثر من بقية المرشحين في القائمة بنفسها⁽²⁴⁾، وكذلك نشهد في كل دورة انتخابية عزوف المرأة العراقية بشكل خاص في الانتخابات البرلمانية ويرجع ذلك إلى شعور المرأة بعدم استقرار الأوضاع السياسية ولعدة عقود في المجتمع العراقي؛ الأمر الذي أثر سلباً في الكثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإن الثقافة السائدة في مجتمعنا هي ثقافة أبوية ذكورية تحدد من دخول المرأة المعترك السياسي، وذلك لأن العمل السياسي يتطلب بعض المهارات التي لا تتوفر عند الكثير من النساء بسبب أنماط التنشئة الاجتماعية المحافظة، وهذا يحد من مشاركتها في النشاطات السياسية⁽²⁵⁾.

23. علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 دراسة جيوسياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2016، ص 87.

24. ينظر إلى كل من همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العدد 16، 2019، ص 54، وكذلك ماجدة شاكر مهدي وخلدون جبار عبود، الانتخابات في العراق (الانتخابات البرلمانية 2014 و 2018 نموذجاً): دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة الآداب، جامعة بغداد، بغداد، العدد 132، 2020، ص 350.

25. شروق كاظم سلمان، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، المجلد 3، العدد 8، 2006، ص 137.

الخاتمة:

نتيجة الفساد المستشري في البلاد وتردي الخدمات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة حدث في تشرين الأول 2019 حراكاً شعبياً ولاسيما في مناطق وسط وجنوب العراق، على أثر ذلك استقالة حكومة (عادل عبد المهدي)، وتم إجراء إصلاحات قانونية تخص المنظومة الانتخابية، ولاسيما قانون الانتخابات الذي تم تعديله برقم 9 لسنة 2020، وقسم قانون الانتخابات الجديد العراق إلى (83) دائرة انتخابية على عدد مقاعد الكوتا النساء، بعدما كان العراق عبارة عن (18) دائرة الانتخابية على حسب عدد المحافظات العراقية، وإن القانون يميل إلى مصلحة المرشح الفردي، والفائز في الدائرة الانتخابية هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، ومن ثم الفائز الثاني الذي يليه مباشرة وهكذا حسب المقاعد في كل دائرة انتخابية، وغادر قانون الانتخابات الجديد نظام التمثيل النسبي إلى نظام الصوت الواحد والذي يؤثّر مباشرة في حجم الدوائر الانتخابية وعلاقة الناخب بالمرشح، ومنع القانون التنقل بين الكتل السياسية للنائب الفائز، وجرت الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد يوم 10/10/2021، وشارك فيها الأحزاب التقليدية بمختلف تسمياتها، فضلاً عن الأحزاب التشرينية والمستقلين الذي توفرت حظوظهم بالفوز بعد تغيير القانون، وتميزت تلك الانتخابات من الناحية الإدارية بمستوى مقبول مع بعض التحفظات في إعلان النتائج كلياً في وقت متأخر على غرار الدول المتقدمة التي يكون إعلان بعد ساعات قليلة من انتهاء التصويت لكن من وجهة أخرى انمازت بالشفافية والمصادقية، وقد فرضت تلك الانتخابات خارطة سياسية جديدة في الساحة السياسية العراقية، ولاسيما في هبوط مقاعد الأحزاب التقليدية بشقيها (الشيعية والسنية)، بالمقابل صعود قوى سياسية جديدة تمثلت بالمستقلين والتشريبيين، إذ هيمن التيار الصدري بأغلبية المقاعد بعد حصوله على (73) مقعداً، بالمقابل هبوط عدد من المقاعد بالنسبة لتحالف فتح وقوى الدولة بقيادة السيد (عمار الحكيم) و(حيدر العبادي)، وكذلك حصول تحالف تقدم بزعامة (محمد الحلبوسي) على أغلبية المقاعد للمكون السني، وكذلك الحال للحزب الديمقراطي الكردستاني، وما انمازت به تلك الانتخابات بصعود قوى جديد تمثلت بالأحزاب التشرينية (امتداد، وإشراقه كانون) والمستقلون، غير أن العزوف الانتخابي هو الحدث الأهم في هذه الانتخابات، إذ بلغت نسبة المشاركة (41%) وهي الأقل في تاريخ الانتخابات التشريعية في العراق بعد عام 2005، أي نسبة العزوف كانت (59%) مقارنة بالانتخابات السابقة كانت نسبة العزوف (55.48%)؛ ويرجع ذلك إلى عدم ثقة أغلبية المجتمع في العملية السياسية، فضلاً عن شعور لدى أغلب المواطنين بعدم المقدرة على إحداث تغيير في منظومة الحكم.